

سجن صحافي إيراني ثلاث سنوات لتغطيته الاحتجاجات

طهران - ابعدت محكمة الثورة الإيرانية حكماً بالسجن ثلاث سنوات ضد الصحافي كيوان صميمي، رئيس تحرير مجلة "إيران فردا"، بسبب تغطيته احتجاجات عمالية أمام البرلمان العام الماضي.

وأعلن صميمي، البالغ من العمر 72 عاماً، أن الحكم الذي وصفه بـ"غير العادل" صدر ضده بتهمة "التشاكس والتامر ضد الأمن القومي".

وكتب على قناته في تطبيق "تلغرام" أن القاضي أحمد زرگار، رئيس الفرع 36 لمحكمة التمييز، قد حكم عليه بالسجن لمدة ثلاث سنوات، مضيفاً "لم أستسلم قط عن قول الحقيقة، ولن أستسلم بعد قضاء هذه السنوات الثلاث إذا نجوت".

يذكر أن كيوان صميمي كان اعتقل في 12 مايو 2019، وصارت الأجهزة الأمنية وثائق وأجهزة إلكترونية خاصة به في مكتبه، وبقي محتجزاً لعدة أشهر قبل أن يتم الإفراج عنه بكفالة مالية انتظارا للمحاكمة.

كما حكمت عليه المحكمة في البداية بالسجن خمس سنوات بتهمة "التامر ضد أمن البلاد" وسنة واحدة بتهمة "النشاط الدعائي ضد إيران"، غير أنه قدم طعناً أدى إلى إعادة النظر في المحكمة.

وأوضح صميمي أن الأسباب المشار إليها في حياضات الحكم باعتبارها تهماً وجهت إليه من قبل القضاء الإيراني، هي "تشكيل حزب تحرير الشعب الإيراني غير القانوني (قبل 22 عاماً)، ورئاسة تحرير مجلة "إيران فردا" التي تخلف بترخيص للإصدار الشهري من وزارة الاستخبارات، ومنظمة الإرشاد الإسلامي، والسلطة القضائية، ونشر محتوى يتوافق مع الشيطان الأكبر في القضاء الافتراضي، وإلقاء المحاضرات لتخريض المواطنين، ودعم السجناء السياسيين، والنشاط في التجمعات غير القانونية في يوم العمال العالمي". وعلق صميمي في وقت سابق على محاكمته قائلاً "اطلعت على جلسة محاكمتي غيابياً والحكم علي بالسجن، من خلال موقع السلطة القضائية على الإنترنت".

وكانت القوات الأمنية الإيرانية قد اعتقلت صميمي والعشرات من الأشخاص الآخرين في مايو الماضي، خلال التجمع الاحتجاجي أمام مبنى البرلمان الإيراني حيث نظم المظاهرون مسيرة من أجل المطالبة بحق إنشاء منظمات عمالية مستقلة من بين مطالب أخرى، بمناسبة يوم العمال العالمي.

قرارات حظر النشر الأردنية رقابة مسبقة تفقد جدواها في العصر الرقمي

تزويد وسائل الإعلام بالمعلومات بدل حظر النشر يغلق باب الشائعات



من الصعب إخفاء المعلومات في عصر الشبكات الاجتماعية

والأخبار الهامة، إذ كثيراً ما تم تداول أخبار لقضايا ممنوعة من النشر على أوسع نطاق وبالتالي قرار الحظر لم يؤثر على وصولها للجمهور. من جهته، يقول رئيس ديوان الرأي والتشريع السابق نوفان العجارمة إن حرية التعبير ضرورة لكل مجتمع وإن الصحافة بكل أنواعها بما فيها الصحافة الإلكترونية تحتل منزلة مهمة في النظام الديمقراطي، مشيراً إلى أنه لا قيام للديمقراطية دون حرية الصحافة. وأضاف في منشور له على مواقع التواصل الاجتماعي "بالرغم من هذا الدور العظيم والمهم لحرية الصحافة في أي نظام ديمقراطي في العالم إلا أن هذا لا يعني أنها حرية مطلقة بلا حدود فالأصل المستقر في الأنظمة الديمقراطية أنه لا يمكن أن تكون الحرية مطلقة بلا

مسبقة على العمل الصحافي، حيث أصبحت أشبه بالظاهرة في مختلف أنواع القضايا بما فيها الاجتماعية وخصوصاً تلك التي يهتم بها الجمهور وتثير ضجة واسعة على مواقع التواصل، وليس فقط التعميمات التي تحظر نشر أخبار تتسم بالطابع الأمني إلى حين "انتهاء مجريات التحقيق". ويشكك الصحافيون أن تستطيع هذه التعميمات بالمحصلة خدمة المصلحة العامة، متسائلين ليس من الأفضل تزويد وسائل الإعلام بالمعلومات المهمة وطرح رواية رسمية متماسكة ذات مصداقية تغلق الباب على الشائعات والمعلومات المغلوطة.

ويصرى البعض أن مواقع التواصل الاجتماعي قزمت من الدور الرقابي الذي قد يؤثر سلباً على نشر المعلومات

وقال المدير التنفيذي لمركز حماية وحرية الصحفيين نضال منصور على أن أوامر وقرارات منع النشر تعتبر تضيقاً على حرية التعبير وعلى حرية الإعلام. وأضاف أن "حظر النشر يجب أن يقتصر على محاضر التحقيق فقط". وتابع "لدينا موقف قانوني يعتبر ويصنف قرارات حظر النشر باعتبارها من بين الانتهاكات التي تقع على الإعلاميين".

ويطرح المتابعون لهذه القضايا سئلة حول جدوى منع نشر الأخبار في العالم الرقمي المفتوح، الذي فتح المجال واسعاً لتداول المعلومات، وفي حال تجاهل وسيلة إعلامية معينة خبراً هاماً، لن يجد الجمهور ما يكفي من معلومات عنه في الكثير من وسائل

الإعلام الأخرى. والمسألة الأساسية التي تطرح في هذا الشأن أن حظر النشر سيفتح المجال واسعاً لانتشار الشائعات والأخبار غير الدقيقة أو المضللة، ويتفق الكثير من المحللين على أن عدم نشر نتائج التحقيقات يتسبب في بلبله الرأي العام، بل ويثير الشكوك حول القضاء ذاته.

ويقول متابعون إن المشكلة تكمن في إصدار قرارات حظر النشر في القضايا الهامة، في ظل غياب تشريع لحرية تداول المعلومات، وذلك وسط تأكيدات حول أن صدور هذا التشريع هو السبيل الأفضل للتعامل مع تلك القضايا التي تشغل الرأي العام، بدلاً من اللجوء إلى حجبها، وهو ما يفتح الباب أمام الشائعات والمعلومات والأقاويل المغلوطة.

ويعتبر الصحافيون الأردنيون أن تعاميم حظر النشر إحدى أدوات تقيد حرية الصحافة وهي بمثابة رقابة

عمان - تثير قرارات حظر النشر في قضايا تشغل الرأي العام في الأردن جدلاً كبيراً، إذ يعتبره الوسط الصحافي أمراً يهدد حرية الإعلام أولاً، ويمس حق الجمهور بالحصول على المعلومات ثانياً، إضافة إلى أنه يفتح الباب واسعاً للشائعات والأخبار الكاذبة ما ينفى أي فائدة من التعيم على هذه القضايا.

وقرر نائب عماد عمان حسن العبدلات، حظر النشر في القضايا المتعلقة بقرار كف يد مجلس نقابة المعلمين وإغلاق مقراتها الذي صدر السبت، وتحت طائلة المسؤولية الجزائية. وقبلها بأيام قليلة صدر حظر النشر بقضية الفتاة التي تعرضت للقتل على يد والدها المعروفة إعلامياً بـ"قضية أحلام" التي أثارت ضجة واسعة على مواقع التواصل الاجتماعي وصدى على المستوى العربي.

مواقع التواصل الاجتماعي قزمت من الدور الرقابي الذي قد يؤثر سلباً على نشر المعلومات والأخبار الهامة للجمهور

ووجه العبدلات كتاباً إلى هيئة الإعلام بالتعميم على وسائل الإعلام المرئي والمسموع ومواقع التواصل الاجتماعي للتقيد بعدم نشر أي معلومات تتعلق بالقضايا التحقيقية.

وشمل القرار أيضاً عدم نشر كل ما يتعلق بمجريات التحقيق فيها أو نشر أو إعادة نشر أو تداول أي صورة أو فيديوهات تتعلق بها ما يؤثر سلباً على مجريات التحقيق.

أوبرا وينفري تناهض العنصرية ببرنامج على «أبل تي.في بلس»

وسيتحدث الإنسان عن العنصرية مع مجموعة من البيض. وكتبت وينفري، وهي إحدى أكثر النساء نفوذاً في الولايات المتحدة، على تويتر "حان الوقت لإعادة البشرية إلى الحوار"، مضيفة أنها تامل في إجراء "حوار يعمل على توحيدنا لا تقسيمنا". وذكر البيان أن السلسلة الجديدة التي ليس لها جدول زمني محدد، "ستبحث موضوعات مؤثرة وذات صلة مع قادة فكر رائعين من جميع أنحاء العالم". ويأتي البرنامج في أعقاب فترة شهدت فيها الولايات المتحدة

السلسلة الجديدة من برنامج أوبرا الحواري ستبحث موضوعات مؤثرة وذات صلة مع قادة فكر من جميع أنحاء العالم

الأحداث المهمة التي ترغب خلالها في الحديث إلى جمهورها مباشرة كفترة الانتخابات الرئاسية على سبيل المثال. وأضافت أنها تفكر في إعادة إحياء البرنامج، وأنها تتمنى ذلك، ولكن ربما لن يكون الأمر بصورة يومية كما كان في الماضي، ذلك كان كافياً لمدة 25 عاماً. وسيجري تصوير حلقات البرنامج

عن بعد بسبب جائحة فايروس كورونا، لكنها ستشمل تفاعلاً من الجمهور.

يذكر أن شركة أبل أطلقت خدمة المشاهدة "أبل تي.في بلس"، في نوفمبر الماضي، لمنافسة خدمات نتفلكس وأمازون برايم.

وقالت أبل أن خدمتها "أبل تي.في بلس" توفر مسرحاً جديداً لأبرز المبدعين حول العالم لرواية القصص من خلال الأفلام والوثائقيات والمسلسلات وغيرها.

وتعاونت الشركة مع العديد من النجوم البارزين لتوفير محتوى حصري من إنتاجها وإضافة إلى أوبرا وينفري، تتعاون مع المخرج ستيفين سبيلبرغ والنجمتين جينيفر انستون وريز وينديسون وأوكتافيا سبنسر وجي أبرامز وجيسون موموا وإم نايت شيااملان والعديد من النجوم الآخرين، بهدف استقطاب المشتركين.



حان الوقت لإعادة البشرية إلى الحوار

مؤسسة يمنية تندد بانتهاك قناة الجزيرة لحقوقها الفكرية

وقوانين حماية الملكية الفكرية وتنظيم النشر، لأن هذا الفعل أثر بصورة جسيمة على نشاطها، وسيؤدي إلى آثار سلبية على برامجها حالياً ومستقبلاً لكونه عقدتها، ضمن سلسلة جلسات حول السلام في اليمن.

وقالت المؤسسة في بيان رسمي أصدرته الإثنين، إنه أثناء عقدها جلسة افتراضية عبر تطبيق زووم، في الخامس والعشرين من يوليو الجاري عن "كارتة على وشك الحدوث فهم أزمة ناقلة النفط صافر" ضمن سلسلة من الجلسات التي تنفذها المؤسسة عن إحلال السلام في اليمن.

وأشارت إلى أن الحاضرين فوجئوا بقيام قناة الجزيرة مباشرة بعرض 34 دقيقة من الجلسة النقاشية دون أخذ موافقة المؤسسة التي تعد مؤسسة مستقلة غير ربحية، وترتبط بشراكات مع عدد من المؤسسات الدولية قائمة على نزاهة المؤسسة، وتحقيق أهدافها الخدمية الاجتماعية التنموية.

وأضاف البيان "كان ضمن الحضور عدد من الجهات المحلية والدولية الفاعلة في اليمن، وهي جلسة نقاشية مغلقة خاصة بالمدعوين، وتم خلالها عرض الآراء القانونية والاقتصادية والسياسية، ومناقشتها بما يشكل مادة فكرية خاصة لكل مشاركين والتعهد من قبل المؤسسة بأن تكون خاصة باستخدامها فقط لأغراض بحثية.

واعتبرت المؤسسة أن ما قامت به قناة الجزيرة بعد انتهاكها لمواثيق الشرف الإعلامية الدولية، واتفاقيات

صنعاء - ندتت مؤسسة "وعي" اليمنية بانتهاك قناة "الجزيرة مباشر" للمعايير المهنية من خلال عرض جزء من جلسة افتراضية كانت المؤسسة قد عقدتها، ضمن سلسلة جلسات حول السلام في اليمن.

وأشارت إلى أن الحاضرين فوجئوا بقيام قناة الجزيرة مباشرة بعرض 34 دقيقة من الجلسة النقاشية دون أخذ موافقة المؤسسة التي تعد مؤسسة مستقلة غير ربحية، وترتبط بشراكات مع عدد من المؤسسات الدولية قائمة على نزاهة المؤسسة، وتحقيق أهدافها الخدمية الاجتماعية التنموية.

وأضاف البيان "كان ضمن الحضور عدد من الجهات المحلية والدولية الفاعلة في اليمن، وهي جلسة نقاشية مغلقة خاصة بالمدعوين، وتم خلالها عرض الآراء القانونية والاقتصادية والسياسية، ومناقشتها بما يشكل مادة فكرية خاصة لكل مشاركين والتعهد من قبل المؤسسة بأن تكون خاصة باستخدامها فقط لأغراض بحثية.

واعتبرت المؤسسة أن ما قامت به قناة الجزيرة بعد انتهاكها لمواثيق الشرف الإعلامية الدولية، واتفاقيات

مؤسسة "وعي" تحثفظ بحق مقاضاة الجزيرة وتطالبها بالاعتذار الفوري وإزالة المحتوى من كافة منصات الشبكة القطرية

وطالبت المؤسسة، شبكة الجزيرة القطرية بالاعتذار الفوري وإزالة المحتوى من كافة منصات القناة وصفحاتها ومواقعها.

وأكدت على احتفاظها بالحق في مقاضاة القناة، ومطالبتها بالتعويض العادل عن كافة الخسائر المادية والمعنوية التي لحقت بالمؤسسة، وما فاتها من كسب من جراء هذا التصرف اللامسؤول المتعمد من قبل قناة الجزيرة مباشرة التابعة لشبكة الجزيرة، وفق ما ذكرت المؤسسة في بيانها.